الأنباء
الجمعة 30 مارس 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

أنباء سورية

النظام يواصل إرسال التعزيزات إلى درعا.. وموسكو تعلن إخراج أكثر من 135 ألف شخص من الغوطة الشرقية

مفاوضات دوما مستمرة وجيش الإسلام: لا تتضمن خروجنا أو إلقاء السلاح

مهجرو مدينة حرستا في الغوطة الشرقية لدى وصولهم الى مركز ايواء مؤقت في معرة الإخوان في إدلب (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: بانتظار البت في مصير دوما، آخر وأكبر مدن الغوطة الشرقية التي مازالت تحت سيطرة المعارضة السورية، تتجه الأنظار نحو محافظة درعا التي أصبحت الهدف التالي للنظام وداعميه الروس والإيرانيين، كما توحي بذلك الحشود والتعزيزات العسكرية التي تستمر في التدفق الى مواقع النظام في المحافظة المتاخمة لإسرائيل والأردن ما يثير الكثير من التساؤلات حول مصيرها ومصير اللاعبين الدوليين والإقليميين المتحكمين في الميدان هناك.

وقال مصدر عسكري معارض إن النظام يواصل إرسال التعزيزات التي تشمل آليات وأسلحة إلى كل من اللواء 12 قرب مدينة إزرع واللواء 15 عند مدينة إنخل إضافة إلى اللواء 34 القريب من بلدة المسمية، بحسب ما نقلت عنها وكالة «سمارت».

وأضاف ان مقاتلي الجيش السوري الحر رصدوا التعزيزات في ظل «تحركات عسكرية غير مسبوقة» على اتستراد «دمشق ـ درعا» و«دمشق ـ السويداء».

وأشار المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أن بعض التعزيزات وصلت أيضا إلى كتائب وثكنات عسكرية لقوات النظام شرقي درعا ومنطقة عريقة، مثل كتائب الأغرار والسواقة والرادار، لافتا في الوقت ذاته إلى دخول تعزيزات أخرى إلى محافظة السويداء.

وتتوقع مصادر ان يكون لهذه الخطوة تداعيات خطيرة خاصة انها تعتبر خرقا لاتفاق وقف إطلاق النار الثلاثي في الجنوب الذي تم التوصل اليه بين أميركا وروسيا في عمان قبل أشهر.

في المقابل، دعا مجلس مدينة إنخل في ريف درعا الشمالي إلى الوقوف في وجه من وصفهم بـ «عرابي المصالحات». وذلك في بيان أصدره ردا على ما وصفها بـ «الإشاعات» وتتحدث عن دعوات لـ «المصالحة» مع النظام في المدينة، مؤكدا أن الأمر «عار عن الصحة ولا أساس له»، وفقا لما نقل موقع عنب بلدي، أمس.

كما دعا المجلس الفصائل العسكرية «لتوحيد الجهود وتشكيل مجلس عسكري موحد، للوقوف في وجه عرابي المصالحات وعملاء النظام، والتصدي لأي هجمة».

وقالت مصادر عسكرية لـ «عنب بلدي» إن النظام أرسلت تعزيزات كانت متمركزة في محيط الغوطة إلى السويداء، متوقعة أنها في إطار الحشود نحو محافظة درعا.

وتمتد محاور العمل العسكري المرتقب، على طول أوتوستراد درعا ـ دمشق، من منطقة اللجاة باتجاه «الوردات» على أطراف بلدة محجة، من الجهة المقابلة للأوتوستراد، وفق ما قالت مصادر عسكرية لـ«عنب بلدي».

أما في الغوطة الشرقية، فالمفاوضات مستمرة بين روسيا وجيش الإسلام حول مصير مدينة دوما، التي تعرضت لقصف بالمدفعية الثقيلة، وقصف بصواريخ «أرض ـ أرض» من قبل النظام.

ونفى القيادي البارز بجيش الإسلام محمد علوش، جملة الأخبار التي تتردد عن فشل المفاوضات مع الجانب الروسي برعاية أممية، مشددا على أنها لاتزال قائمة ولا تتضمن بأي حال فكرة خروج الجيش بشكل كامل من دوما، ولا تتضمن أيضا تسليم السلاح.

وشدد علوش في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب. أ) «نحن نفاوض على البقاء أو الخروج بحل وسط. لا نريد أن نهجر أرضنا».

وتابع: «كل ما أوكده أنه لا يوجد اتفاق على تسلمينا بجيش الإسلام للسلاح... سلاحنا هو الضمانة الوحيدة في هذا العالم، لا يمكننا الاعتماد على ضمانة دولة غربية أو حتى ضمانة الأمم المتحدة.. الضامن الوحيد مع هذا النظام الغادر هو السلاح. وتسليمه يعني تسليمنا لأنفسنا. لقد لاحظنا أنه عندما تصالحت سقبا وكفربطنا، وتم تسليم السلاح بهما دخلت قوات الأمن العام عقب خروج جيش النظام، واعملت سلاح القتل والتدمير والاعتقال بالأهالي هناك...لا يمكننا إلا نأخذ حذرنا بعد هذا الدرس الذي شاهدناه بأعيننا».

كما نفى القيادي البارز ما ورد بتقارير صحافية مؤخرا «عن استعداد فصيله للبقاء بالغوطة مع السماح بوجود رمزي لمؤسسات الدولة وتحول بعض مقاتليه البالغ عددهم 8000 إلى قوات شرطة، مع التخلص من السلاح الثقيل وإيجاد صيغة للتعاطي مع الخدمة الإلزامية للشباب بدوما بحماية روسية، وقال: «لا يوجد مصدر آخر لمثل تلك الأخبار أو السيناريوهات غير النظام أو المقربين منه».

وفي رده على تساؤل حول التخوفات من هجوم عسكري مرتقب على مواقع فصيله بدوما حال فشل المفاوضات، قال علوش: «أولا، ما تردد عن أن عددنا 8000 مقاتل بجيش الإسلام غير صحيح.. ولسنا خائفين لقد قاتلنا منذ بداية الثورة بمفردنا.. وقتها كانت دوما بالأساس تحت سيطرة النظام وقمنا بتحريرها، وتوسعنا وكانت إمكانياتنا أقل مما هي عليه الآن».

بموازاة ذلك، كشف مصدر مسؤول أن المفاوضات التي تقوم بها لجنة التفاوض في مدينة «دوما» مع الجانب الروسي أحرزت تقدما باتفاق أولي، يجري العمل على مناقشته بغية تعديل بعض بنوده.

واعتبر المصدر أن «الأمور إيجابية لصالح أهل دوما» بحسب ما أفاد موقع «زمان الوصل». وتتألف اللجنة المفاوضة عن أهل «دوما» من 25 عضوا بينهم 3 أطباء ووجهاء في المدينة، ينتدبون من بينهم 5 أعضاء للتفاوض مع الروس.

وأعلنت اللجنة أمس على حسابها في موقع «انستغرام» أن لقاء عقد مع الجانب الروسي في جلسة تفاوضية كان الطرح فيها على النحو التالي:

«1ـ مناقشة أوضاع المقيمين في مراكز الإيواء، ومتابعة التجاوزات التي تحصل فيها.

2ـ تثبيت وقف إطلاق النار طيلة فترة المفاوضات.

3ـ التقدم في المباحثات والوصول إلى التوافق على نقاط مشتركة كأساس تبنى عليها المباحثات في الجولات القادمة».

في هذه الأثناء، يستمر تهجير المدنيين ومقاتلي المعارضة السورية من باقي مناطق الغوطة التي سيطر عليها النظام بعد أسابيع من الهجمات المكثفة بدعم روسي. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية خروج أكثر من 135 ألف شخص.

«لوموند»: طائرة إيطالية خاصة نقلت مملوك في زيارة سرية لروما

علي مملوك

وكالات: كشفت صحيفة «لوموند» الفرنسية أمس عن لقاء عقد بين رئيس مكتب الأمن القومي للنظام اللواء علي مملوك ونظيره الإيطالي ألبرتو مانتني في العاصمة الإيطالية، في شهر يناير الماضي، رغم وجوده على لائحة العقوبات الاوروبية.

وقالت الصحيفة ان مملوك وصل إلى روما على متن طائرة خاصة وفرتها السلطات الإيطالية، ما يعد خرقا للعقوبات الأوروبية المفروضة على النظام، وخصوصا زيارات المسؤولين إلى الدول الأوروبية.

واللواء مملوك ثالث أكبر مسؤول سوري فرض عليه الاتحاد الأوروبي عقوبات، بعد بشار الأسد وشقيقه ماهر. والأسماء الخاضعة للعقوبات ممنوعة من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، وفق بيان صدر عن الاتحاد آنذاك.

وأشارت «لوموند» بحسبما نقل موقع «SY24» إلى أن مملوك زار خلال السنوات الأخيرة عددا من الدول العربية وروسيا، واعتبرت أن لتلك الزيارات جانبين، واحد أمني، وآخر يتعلق بتطبيع العلاقات مع تلك الدول لترجمة انتصارات النظام العسكرية سياسيا. ونقلت «لوموند» عن عميل مخابرات في دولة مجاورة لسورية أن مملوك ناقش في روما ملفات حول الهجرة والأمن، بالإضافة إلى طرق تطوير العلاقات بين دمشق وروما وتوسيع نطاقها داخل دول الاتحاد. وقالت «لوموند»، واصفة الزيارة بأنها «صفعة للضحايا»، ان الحكومة الإيطالية لم تتجاوب مع محاولاتها للحصول على تعليق حول زيارة مملوك، في حين عبرت منظمات حقوقية عن «اشمئزازها» من دعوة روما للواء مملوك.

وكشفت الصحيفة أن رد الفعل الوحيد حول هذه الزيارة جاء من فرنسا، التي رفعت دعوى حول ذلك، في حين اكتفت رئيسة الديبلوماسية الأوروبية فيديريكا موغيريني بالقول انها «ليست على علم بالاتصالات» السرية بين أجهزة الاستخبارات السورية والإيطالية.

أنباء لبنانية

الحريري في جلسة الموازنة: نريد إدخال الفاسد إلى السجن.. والسنيورة وخليل: لسنا دولة مفلسة

مصادر غربية: اللبنانيون منهمكون بالانتخابات والضربة الأميركية لسورية تقترب

بيروت ـ عمر حبنجر

تتداول الأوساط السياسية في بيروت، كلاما أسر به أحد الديبلوماسيين الأوروبيين الشرقيين في بيروت، مستهجنا انهماك اللبنانيين بالتحضير للانتخابات النيابية متحدثا بثقة عن ضربة أميركية للنظام السوري قبل نهاية شهر ابريل، مشيرا الى أن الطائرات الأميركية تتجمع في مطار السلطي في الأردن، إضافة الى طائرات للناتو من فرنسا وهولندا.

مصدر لبناني بارز، كما وصفه موقع «لبنان 24» التابع للرئيس نجيب الميقاتي استغرب بدوره هذه المعلومات، دون أن يؤكد أو ينفي. وكانت الحكومة النيابية انشغلت عن الانتخابات بإقرار الموازنة العامة للعام 2018، على عجل إنجاحا لمؤتمر (سيدر 1) في باريس، حيث تطمح للحصول على قروض ميسرة، ولو أدى الأمر الى جعلها الأولى في المديونية العالمية، أي حتى قبل اليونان، مع احتمال ارتفاع ديونها من 80 مليار دولار كما الحال الآن، الى مائة مليار!

رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة وفي آخر مداخلة له أمام مجلس النواب المقترب من نهاية ولايته، رسم صورة قاتمة لواقع الدولة، لكنه رفض مقولة انها مفلسة، وفق العرض الذي نقله البطريرك الماروني بشارة الراعي عن لسان الرئيس ميشال عون. وقال ان حجم الدولة وأعباءها أصبحا أكبر من حجم الاقتصاد اللبناني وإمكاناته.

وفي الجلسة المسائية للبرلمان أمس الأول، انتقد رئيس الكتائب سامي الجميل أن نسلق الموازنة سلقا وتخفى الحقائق والأرقام عن المجتمع الدولي وعن الرأي العام، إكراما لمؤتمر «سيدر 1» الذي وصفه بمؤتمر الدعاية الانتخابية. النائب حسن فضل الله، اعتبر أن الموازنة تبحث تحت ضغط الوقت وهي «سلق بسلق»، وأشار الى وجود خلل فاضح في الحسابات والقيود متسائلا عن كيفية صرف سلفات الخزينة، ولماذا لم تسجل الهبات، وأين أنفقت؟

رئيس الحكومة سعد الحريري رد على طروحات النواب مشيرا الى أن الحكومة قدمت خطة متكاملة في موضوع الكهرباء وتحاول أن تؤمن الكهرباء المؤقتة من 3 الى 5 سنوات حتى انتهاء الحل الدائم. وقال: الفاسد نريده أن يدخل الى السجن.

وكانت جلسة الأربعاء النيابية سلطت الأضواء على الهدر في الموازنة الجديدة، من نفقات مجلس الإنماء والإعمار، ومخصصات الجمعيات التي تكلف الدولة 750 مليون ليرة من دون تفصيل، موظفون في الإدارات العامة لا يعملون، وأخيرا يتحدث النائب حسن فضل الله عن تلزيمات لا تقل عن ألفي مليار ليرة خارج إدارة المناقصات العامة.

وزير المال السابق أنور خليل حذر من أن لبنان بات البلد الثاني من حيث المديونية بعد اليونان، وقال: إننا أمام موازنة رقمية أعدت حسب الطلب لإرضاء مؤتمر باريس.

من جهته رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» النائب وليد جنبلاط وفي تعليق عبر مواقع التواصل الاجتماعي أكد ان «هندسة الموازنة تضلل من كثرة الفذلكات»، مشددا على أن «المطلوب موازنة لتغطية عجز الإصلاح تحضيرا لـ «باريس 4»، حيث لائحة بمشاريع ستزيد من العجز، عجز الخزينة وليس عجز المتعهدين.

وتساءل جنبلاط «أين الأملاك البحرية، أين نظام التقاعد، أين التدبير رقم ثلاثة، أين وقف التوظيف، أين وقف السفر العشوائي وغيرها وغيرها».

وزير المال علي حسن خليل شدد على أنه لم يتم تهريب اي انفاق في الموازنة العامة، وقال: نحن امام ازمة في نمو الدين العام، لكننا بالتأكيد لسنا دولة مفلسة، إنما دولة موثوقة ماليا وتحترم التزاماتها.

وأطل رئيس مجلس القضاء الأعلى جان فهد من قاعة محكمة التمييز في قصر العدل متحدثا عن الإجحاف اللاحق بالقضاة الذين واصلوا اعتكافهم امس، وقال: لأول مرة يضطر القاضي دفاعا عن العدالة ان يتوقف مكرها عن ممارسة مهامه.

وناشد القاضي فهد الرؤساء عون وبري والحريري ووزير العدل والنواب العمل على إقرار مشاريع القوانين التي تقدم بها مجلس القضاء الأعلى، لاسيما تلك المتعلقة بالحفاظ على صندوق تعاضد القضاة ومنح القاضي ثلاث درجات، مؤكدا أن القضاة لن يتأخروا عن مهامهم بالنسبة للانتخابات العامة مهما حصل.

وكان أربعة وزراء في حكومة سعد الحريري رفضوا قرارا للحكومة بالموافقة على تمويل سفر وزير الخارجية جبران باسيل الى باريس لعقد مؤتمر اغترابي، لكن القرار اتخذ وكلفته مليون دولار اميركي تقريبا.

وقال الوزير مروان حمادة الذي كان اول من تحفظ على الأمر: يكفي مؤتمرات اغترابية على حساب الحكومة، والتي ينظمها باسيل من اجل جمع المحازبين من تياره على بعد بضعة أسابيع من الانتخابات النيابية، وهذا لا يجوز.

باسيل كان غائبا عن الجلسة وإلا لكانت توترت الأمور داخلها. رئيس تيار المردة سليمان فرنجية، لاحظ ان التيار الوطني الحر تحالف مع «الجماعة الإسلامية» ومع حركة امل ومع تيار المستقبل، واتفق مع اقصى اليمين وأقصى اليسار وبقي الخلاف مع الأحزاب المسيحية.

وقال فرنجية لقناة فرانس 24 ان الخلاف مع التيار الحر عبثي.

وردا على سؤال حول سياسة العهد سأل فرنجية: أي عهد؟ عهد جبران باسيل أو ميشال عون؟

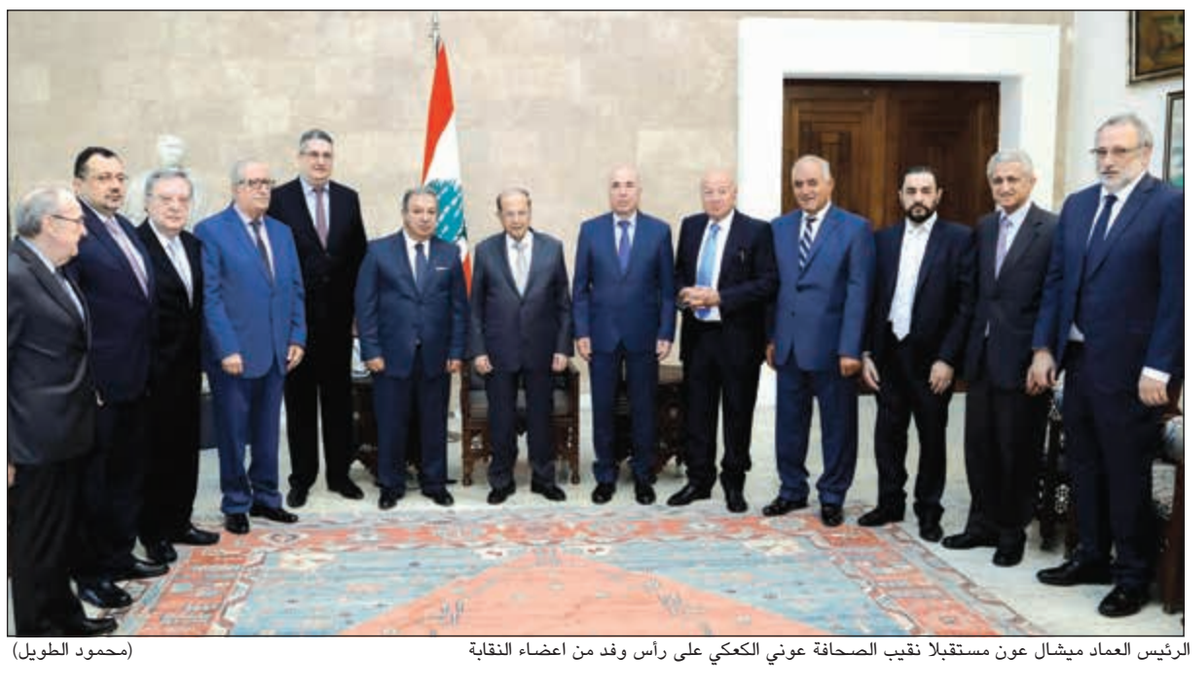

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا نقيب الصحافة عوني الكعكي على رأس وفد من اعضاء النقابة (محمود الطويل)

القضاة يطالبون بحقوقهم ولا يقاطعون الانتخابات

فارس بويز لـ «الأنباء»: من حفر حفرة لأخيه وقع فيها

بيروت ـ زينة طبّارة

رأي وزير الخارجية السابق فارس بويز أن الانتخابات النيابية التي ستجرى طبقا لقانون مسخ وهجين، ألغت كل النكهات السياسية وفرضت على الناخبين في موضوع الصوت التفضيلي، ان يختاروا نائبا فيما عندهم عدة مقاعد، وبدلا من ان تلغى اللوائح اصبحت إلزامية، لا بل أتت مصدر رزق لبعض رؤسائها من حيث ابتزاز المرشحين بانتمائهم السياسي، وجعلهم مرشحين ملتزمين بسياسة رئيس اللائحة ومصطفين خلفه في موقع لا سياسي يؤمنون به، معتبرا بالتالي ان اللوائح المسجلة في الداخلية وبدلا من ان تدخل حلبة الحاصل الانتخابي من لائحة ضد لائحة، دخلت حلبة الاقتتال داخل اللائحة الواحدة على الصوت التفضيلي.

ولفت بويز في تصريح لـ «الأنباء» الى ان نتائج الانتخابات باتت شبه محسومة، بحيث سيصل الى المجلس النيابي الجديد بعد السادس من مايو المقبل، قوة سياسية كبيرة متماسكة من حزب الله وحلفائه، يقابلها قوة سياسية من كل الأشكال والألوان، قوة هجينة مفككة سياسيا ومشرذمة الى ابعد مدى ما يلغي دورها وعلة وجودها في السلطة التشريعية، بمعنى آخر يؤكد بويز ان المجلس الجديد سيكون موجها سلفا من قبل الثنائي الشيعي الذي يخوض المعركة بلوائح متماسكة ومتراصة ومضبوطة، فيما يخوض الآخرون المعركة بلوائح من أضداد سياسية ومزيج غريب عجيب يصح فيها القول المأثور «من كل واد عصا».

وعليه يؤكد بويز، ان القوى السياسية في لبنان «حفرت حفرة لأخيها في قانون الانتخاب فوقعت فيها» وهي نتيجة التنازلات، انتهت بقانون مسخ لا نظام انتخابي له بحيث ضاع بين النسبية والأكثرية والفردية، ولا فلسفة ديموقراطية له تبرر ولادته بهذا الشكل الغريب العجيب، ولا هدف له سوى تقاتل اعضاء اللائحة الواحدة على الصوت التفضيلي، ما يعني من وجهة نظر بويز ان هكذا قانون انتخاب وهكذا انتخابات وهكذا لوائح ان اكد شيئا،فانما يؤكد ان الاصلاح والتغيير اكبر كذبة عرفها تاريخ لبنان القديم والمعاصر.

وبناء على ما تقدم، دعا بويز الشعب اللبناني الخائف على مستقبله والحريص على مستقبل لبنان، الى مقاطعة الانتخابات النيابية، على ان يدق عدد المقاطعين ناقوس الخطر بما يحمل المجلس النيابي العتيد فور انتهاء الانتخابات، وإلى إلغاء هذا القانون أو أقله تعديله بما يجعل الديموقراطية الحقيقية والتمثيل الصحيح امرا محتما، لأن البديل عن إلغائه أو تعديله هو بقاؤه الى حفيد الحفيد، ما يعني بقاء لبنان تحت رحمة المصالح الخاصة والشخصية والحزبية.